مقتل سلوان موميكا: حادث عَرضي أم تصفية مُدبرة؟

حيدر طبلة – استشاري في هيئة KRS السويدية وخبير في مجال العلاقات الدولية

13 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــوز نشـــر أي من هذه الابحـــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في 29 كانون الثاني 2025، قُتل سلوان موميكا بالرصاص في سودرتاليا أثناء بث مباشر على وسائل التواصل الاجتماعي، في حادثة صدمت الرأي العام السويدي وأثارت تساؤلات حول ملابساتها وأبعادها. رغم أن الجريمة وُصفت رسميًا بأنها حادثة منفصلة، فإن التوقيت والسياق القانوني والسياسي المحيط بمقتل موميكا يطرح فرضيات عدة، ولا تتطابق مع السياق الرسمي المعلن، خاصةً أنه كان على وشك المثول أمام القضاء السويدي بتهمة التحريض على الكراهية، بفعل الانتهاكات التي قام بها ومنها المساس بحرمة كتاب الله "القران الكريم". وفقاً الى تلك المعيطات، فهل يمثل مقتل موميكا مصادفة عارضة ليس لها بالافعال التي ارتكبها، أم أن هناك جهات لم تكن ترغب في أن تصل قضيته إلى المحكمة لأغراض سنحاول تبيانها هنا في هذه المقال؟

وُلد موميكا في العراق وطلب اللجوء في السويد، حيث برز خلال السنوات الأخيرة بسبب أفعاله الاستفزازية، وعلى رأسها حرق المصحف في عدة مناسبات. الأفعال التي قام بها موميكا كانت تعد وفقاً الى السياق القانون بانها جزء من حرية التعبير، وهو حق مكفول في السويد، لكن تصاعد ردود الفعل الدولية والتهديدات الإرهابية المرتبطة بأعماله دفع السلطات السويدية إلى إعادة تقييم الموقف، وهذا قد ترجم الى أفعال عدة منها الغاء اقامته في السويد وموافقة الادعاء العام بالنظر في الأفعال التي قام بها.

الضغوط التي خلقتها أفعال موميكا أدت الى إمكانية النظر بتلك الأفعال من خلال المحاكم السويدية من خلال الصادر بشأنه بتهمة التحريض على الكراهية، وهي تهمة اذا ما تم اتخاذ قرار بشأنها يدين موميكا فأنها يمكن ان تؤدي الى سابقة قانونية تمنح السلطات الحق في الحد من أفعال مماثلة مستقبلًا، بأعتبار ان تلك الأفعال سيتم تصنيفها على انها تحريض على العنف وليس مجرد تعبير عن الرأي.

ان القراءة المتأنية للأحداث ومنها الحدث الذي أدى الى تصفيته، يؤشر جملة من الأمور التي ترجح موضوع تصفيته على موضوع اعتبار الحدث عابر.

التصريح بامتلاكه أدلة تدين جهات معينة في السويد:

سبق أن صرّح موميكا بأنه يملك رسائل واتصالات تثبت أن جهات معينة حرّضته على حرق المصحف. سواء كانت تلك الجهات تتمتع بنفوذ سياسي أو استخباراتي، فقد يكون من مصلحتها إسكاته قبل أن يكشفها، خاصةً مع اقتراب موعد محاكمته، لان مثل هذه التصريحات التي يدعمها بقوله انه سيعمل

على كشفها قد تؤدي الى ازمة سياسية داخلية، او ان تؤدي الى تعرض العلاقات الخارجية خصوصا للسويد الى الضرر اذا كانت تلك الجهات الداعمة من المفاصل الحكومية.

1- المحاكمة كتهديد سياسي وقضائي

إدانته بتهمة التحريض على الكراهية كانت ستخلق سابقة قانونية تمنح الشرطة السويدية أساسًا أقوى لمنع منح تراخيص لحرق المصحف مستقبلاً. مثل هذا القرار كان يمكن أن يكون غير مرغوب فيه لبعض الجهات التي تستفيد من خلق توترات داخلية وخارجية عبر مثل هذه الأفعال. ولذلك يمثل موضوع غلق الملف دون الوصول الى قرار نهائي من خلال التصفية للمدعى عليه يمثل الصيغة المثالية التي تبعد عن السلطات والقضاء السويدي الى ممارسة مستقبلاً تقيد للافعال التي قام بها موميكا او أي أفعال يقوم بها متطرفون اخرون في التعرض الى المقدسات الدينية.

2- الوضع السياسي السويدي والدولي

حرق المصحف تسبب بتوترات دبلوماسية كبيرة بين السويد والدول الإسلامية، بل استُخدم مبررًا لاطلاق تهديدات منها التوعد بهجمات إرهابية من متطرفين إسلاميين. ومع سعي السويد للانضمام إلى حلف الناتو وتحسين علاقاتها مع العالم الإسلامي، فإن التخلص من موميكا قبل محاكمته قد يكون محاولة لاحتواء الأزمة وإغلاق الملف نهائيًا، وهو ما يعد عثرة ممكن ان تؤثر مستقبلاً في نية السويد من الدخول الى الناتو او التقرب من العالم الإسلامي.

المثير للشكوك، ان عملية الاغتيال تمت اثناء القيام ببث مباشر لموميكا عبر منصات التواصل الاجتماعي، والذي يؤكد الافتراض الذي يشير الى ان موميكا كان تحت المراقبة المشددة والدقيقة من قبل الأطراف التي قامت بتصفيته، كما أن إطلاق سراح المشتبه بهم بسرعة يعزز الشكوك حول وجود "جهة خفية" تسعى إلى إنهاء القضية بسرعة.

سبق أن صرّح موميكا بأنه يمتلك وثائق ورسائل تثبت أن هناك جهات دعمته وشجعته على الاستمرار. كما تحدث عن ضمانات بالحماية تلقاها من شخصيات لم يعلن عنها وتعد مجهول في السويد، مما يثير تساؤلات حول مدى استقلالية قراراته، وانه لم يكن مخيراً في الأفعال التي ارتكبها، مما يدفع الى الواجهة افتراضات مؤداها انه كان أداة في لعبة سياسية اكبر في الداخل السويدي.

أيا كان، فإذا كانت هذه التصريحات صحيحة ودقيقة، فقد تكون هذه الجهات لا ترغب في أن تُكشف هويتها خلال المحاكمة، مما يعزز فرضية أن مقتله كان خطوة استباقية لإغلاق الملف قبل أن يصبح أكثر تعقيدًا، وتدخل فيه اطراف عدة من الداخل السويدي.

لم تكن محاكمة موميكا شأنًا شخصيًا فحسب، بل كان من الممكن أن تعيد تشكيل الطريقة التي تتعامل بها السويد مع حرق المصحف مستقبلاً او التعرض الى المقدسات لدى المجموعات البشرية كافة... ولو تمت إدانته، لكان هذا الامر سيمنح السلطات القانونية الأساس لمنع مثل هذه التصرفات مستقبلاً. لكن بعض الجهات قد تكون رأت في ذلك تهديدًا لحرية التعبير، أو ربما فضّلت الإبقاء على التوترات المجتمعية لأغراض سياسية.

على المستوى الدبلوماسي، وضعت قضية موميكا السويد في موقف حرج، إذ ازدادت الضغوط من الدول الإسلامية وحتى من شركاء أوروبيين لاتخاذ موقف أكثر حزمًا ضد الأفعال التي تؤجج الكراهية والعنف. هذا جعل الحكومة السويدية عالقة بين الدفاع عن قيم الديمقراطية والتعامل مع التحديات الأمنية والدبلوماسية المتزايدة.

حتى الآن، لم تقدم التحقيقات إجابات واضحة، تمامًا كما حدث في قضايا سويدية أخرى لم تُحل منذ عقود. فهل سننتظر 25 عامًا كما انتظرنا لمعرفة قاتل رئيس الوزراء أولوف بالمه؟ أم أن القضية ستُطوى بسرعة كما حدث في ملفات حساسة أخرى؟

في بلد يُعرف بـ الشفافية وسيادة القانون، من الضروري أن يكون التحقيق مستقلًا وشاملًا، وألا يتم استبعاد أي فرضية، خاصةً إذا كان مقتله مرتبطًا بمعلومات حساسة أو جهات نافذة.

هناك الكثير من الاستنتاجات المفتوحة...ويبقى مقتل موميكا حادثة بلا إجابات، هل كان مقتله مجرد جريمة جنائية؟ أم أن موميكا كان ضحية صراع بين قوى سياسية أرادت التحكم في مسار الأحداث؟ وهل هناك جهات أرادت التخلص منه قبل أن تتحول قضيته إلى حجر زاوية في تغيير القانون السويدي؟

بغض النظر عن الإجابة، تواجه السويد اليوم اختبارًا حقيقيًا في موازنة حرية التعبير، والأمن القومي، والتماسك الاجتماعي. والأهم، أن يكون التحقيق شفافًا وجادًا، وإلا فإن الشكوك ستظل قائمة، وربما تتحول إلى إحدى القضايا التي تبقى دون إجابة لعقود طويلة.